الثابت والمتحوّل في السياسة الأميركية

■ نظام مارديني

ليس من داع للذهاب بالخيال بعيداً ونحن نتابع «دهاليز» السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، وطريقة تعاطيها مع الأزمات التي تشغل بال المجتمع الدولي.

وإذا كانت الاحتمالات والرؤى تتنوع في طريقة تفسير ما يحدث، بين الإيجابية والسلبية، فإن ذلك لا يقلل من قيمة الاستنتاجات التي رسمت ملامح سلوك الإدارة الأميركية تجاه الآخرين، بقدر ما تعني حاجتنا إلى الواقعية في الرصد والتحليل، فالولايات المتحدة تدرك جيداً أن لا شيء ثابتاً في السياسة، والمصلحة تقتضي الانسجام مع المتحولات، مقابل الحفاظ على الثوابت الاستراتيجية بعيدة المدى، خصوصاً إذا أرادت البقاء في قمة الهرم الدولي، وتجنب الهاجس المزعج الذي يلاحقها منذ سنوات، لنظرية موت الإمبراطوريات، وأفول نجمها.

يتبع الرئيس الأميركي باراك أوباما ومستشاروه، في تحولاتهم تعزيز سياسة «التوسيع» في العلاقات الدولية وإشراك الآخرين، بدلاً من سياسة «التضييق» واستخدام «المدفع»، كما استخدمها «بوش الابن» في السابق، وهذا التحول في سياسة الولايات المتحدة، لا يعني بالضرورة نهاية عصر التحكم، أو اضمحلال دور واشنطن، وضعف سياستها الخارجية، إنّما توضح بأن «التكتيك مختلف ولكن أهدافنا مشتركة» وبيّنها وزير الخارجية جون كيري لدول الخليج، بعد الاتفاقية المبدئية حول البرنامج النووي الإيراني.

وأضاف الرئيس الأميركي في مقابلة مع مجلة «بلومبيرغ فيوز»، تأكيد هذا التغيير، بقوله: «على شركاء الولايات المتحدة من السنّة (وهم الحلفاء التقليديون) في منطقة الشرق الأوسط، قبول التغيير المقبل في علاقة الولايات المتحدة مع إيران، ما دأبت على قوله لشركائنا في المنطقة، هو أنّهُ علينا أن نتجاوب، وأن نتكيف، مع التغيير» وأضاف: «التغيير مخيف دائماً».

بالتأكيد إن التغيير لا يخيف الولايات المتحدة، وإنما الدول الكلاسيكية، ذات التفكير النمطي الواحد، والتي تنظر إلى الأمر كما عبّر عنه أوباما «لطالما كانت هناك راحة بال، إن الولايات المتحدة مرتاحة للوضع القائم، وللاصطفافات الموجودة، وهي على عداء عنيد مع إيران»، لكن ليس بعد اليوم، فالتغيير أصبح حتمياً بالنسبة للولايات المتحدة. وما على شركاء واشنطن سوى فهم هذه الإشارة ذات الدلالة العميقة في تحولات الإدارة الأميركية.

عندما سُئِل الرئيس الأميركي عن التطرف السُنّي والشيعي، أبدى ملاحظة مهمّة في سياق كلامه بخصوص إيران (التي من خلالها يمكن أن نفهم التحول الجديد) قائلاً: «إذا نظرت إلى التصرفات الإيرانية، ترى أن الإيرانيين استراتيجيون وغير متهورين، ولديهم نظرة عالمية، ويرون مصالحهم، ويتعاملون مع حسابات الربح والخسارة، هذا لا يعني أن حكمهم ليس ثيوقراطياً (حكماً دينياً)، يتبنى جميع أنواع الأفكار التي أعتقدها كريهة» كما يقول، ولكنه يتابع بالقول: «إنّهم دولة كبيرة وقوية، ترى نفسها لاعباً مهماً على المسرح الدولي، ولا اعتقد أن لديها تمنيات بالانتحار، ولذلك جاؤوا إلى طاولة المفاوضات من أجل العقوبات».

فالواقعية التي تفرضها السياسة الخارجية الأميركية الجديدة، هي العمل على توسيع الفرص للخصوم، وتجنب التضييق قدر الإمكان، مقابل التأكيد على خيارات الضغط الاقتصادي، وربما العسكري، لكن بوتيرة أقل في حال لم يستجب الطرف الآخر للتغير المطلوب، وكل هذا يخضع لإيقاع منسجم يشترك فيه الجميع، من دون أن يكون للولايات المتحدة الانفراد، وتحمل المسؤولية وحدها، والأزمة الأوكرانية تبقى مثالاً على دفع حلف الناتو وأوروبا للضغط على روسيا، وهذا يعطي فرصة كبيرة للولايات المتحدة، لتجنب المواجهة المنفردة وتبعاتها الاقتصادية الكبيرة، إضافة إلى تخفيف العداء المتنامي لها، بعد ثلاث حروب خاضتها على مدى عقد من الزمن، ورغبة الشعب الأميركي في عدم تكرار هذه التجارب الحربية، ويلامس الباحثان الأميركيان، نينا هاشيجان وديفيد شور في دراستهما، «عقيدة المسؤولية» هذه الحقيقة، بعد اعتراضهما على من أشار إلى ضعف الاستراتيجية الأميركية ورؤيتها الواضحة في عهد أوباما، بأنها تمتلك بالفعل رؤية استراتيجية متكاملة للسياسة الخارجية.

وقد أكّدا على حقيقة، مفادها، أنّ على الولايات المتحدة «العمل على تشجيع أو دفع القوى الصاعدة لتحمل مسؤوليات أكبر، في ما يتعلق بالمنافع المشتركة التي تستفيد منها كل دول العالم، أو ما يطلق عليها (The global common goods) لتخفيف العبء عليها من ناحية، وكوسيلة لتطوير النظام الدولي، بشكل تدريجي، ليستوعب العدد الكبير من الفاعلين الذين أصبح لهم تأثيرٌ في مجريات الأمور فيه من ناحية أخرى».

انطلاق الانتخابات البرلمانية الهندية وسط إجراءات أمنية مشددة

بدأ الناخبون الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية في الهند، إذ توجه أمس نحو 814 مليون ناخب للإدلاء بأصواتهم في أكبر انتخابات تشريعية يشهدها العالم تمتد لخمسة أسابيع، تحتدم خلالها المنافسة بين حزب المؤتمر الحاكم والقوميين الهندوس المعارض، قد تسفر عن تشكيل ائتلاف يترأسه أحد الهندوس، وسط أجواء من التوتر الديني.

ويجرى التصويت في الانتخابات التي يطغى عليها موضوعا الفساد والتضخم، في أكثر من 930 ألف مركز انتخابي بمختلف أنحاء البلاد، على تسعة مراحل لإفساح المجال أمام الناخبين للإدلاء بأصواتهم لاختيار مرشحيهم لشغل مقاعد البرلمان الـ543، حيث تقام مراكز للاقتراع في حدائق الشاي وحقول الرز.

وتبدأ الانتخابات في ولايتي أسام وتريبورا في شمال شرقي الهند بالقرب من ميانمار، وتمتد إلى جبال الهيمالايا الجليدية والصحراء الغربية والجنوب الاستوائي، وتنتهي في 12 أيار في سهول الهند الشمالية المكتظة بالسكان، على أن تعلن النتائج في 16 من الشهر نفسه.

وتختلف هذه الانتخابات عن سابقتها في العقدين الماضيين، مع التركيز على قادة فرديين، في ظل الاستخدام الواسع لوسائل الإعلام الاجتماعية، ووجود عدد كبير جداً من الناخبين للمرة الأولى، حيث يفسح المجال أمام احتمال وصول أول رئيس وزراء ولد بعد الاستقلال بالهند.

الهند التي تضم عدداً من الناخبين أعلى من أكبر خمس ديمقراطيات مجتمعة، تشير استطلاعات الرأي فيها إلى أن الناخبين، سيلحقون هزيمة مدوية بحزب المؤتمر الحاكم الذي تقوده سلالة نهرو وغاندي، بعد أن أدى أطول تباطؤ اقتصادي منذ الثمانينات إلى وقف التنمية وفرص العمل في بلد تقل أعمار نصف عدد سكانه عن 25 سنة.

الناطق باسم الحزب ابيشيك مانو سينغفي قلل من احتمالات الفشل، بالقول إن المؤتمر هو الحزب الوحيد الذي يتردد صدى اسمه في جميع أنحاء الهند. ورأى أن راحول غاندي سينجح في إعادة حزب المؤتمر إلى السلطة خلال بضع سنوات، في حال هزم في هذه الانتخابات.

وهيمن نارندرا مودي، مرشح حزب بهاراتيا جاناتا، أكبر أحزاب المعارضة لرئاسة الوزراء، على الحملة الانتخابية التي تنوع المرشحون فيها ما بين مليارديرٍ إلى ساحر، وذلك على رغم استياء الكثير من الهنود من أسلوب تعامله مع أعمال شغب دينية عام 2002. إذ أثار 2001 انقساماً في البلاد منذ الاضطرابات الدينية التي شهدتها ولايته في 2002 وقتل فيها أكثر من 1000 شخص معظمهم من المسلمين. ولم يوجه إليه القضاء اتهامات.

وفي الأيام الأخيرة، اتهم مساعده اميت شاه بتحريض الهندوس على المسلمين الذين يشكلون 13 في المئة من السكان أي أكبر أقلية دينية في البلاد. وصرح الجمعة أن «الرهان على هذه الانتخابات هو إخراج حكومة تحمي وتقدم تعويضات مالية إلى الذين يقتلون الهندوس».

وأظهر استطلاع للرأي نشرته مؤسسة «csds» الهندية أنه من المتوقع حصول حزب بهاراتيا جاناتا وحلفائه على النصيب الأكبر من مقاعد البرلمان، لكنهم لن يصلوا للنصاب اللازم الذي يؤهلهم لتشكيل غالبية برلمانية.

وبالتزامن مع انطلاق الانتخابات، بدأت قوات الأمن استعداداتها لحماية الناخبين، عبر عملية أمنية ضخمة انطلاقاً من ولاية أسام التي سيبدأ فيها التصويت وهي معقل لأنصار حزب المؤتمر.

ويستخدم ضباط الأمن أجهزة للكشف عن المعادن لتفتيش القطارات والركاب وأمتعتهم في مدينة جورهات، وقال مسؤول شرطة السكك الحديدية في المدينة إن الأجهزة تحمل باليد ويستعان بها للكشف عن العناصر المعادية للمجتمع، بحسب وصفه.

وفي أجراتالا عاصمة ولاية تريبورا تجرى عمليات التفتيش الأمني في الشوارع حيث تفحص العربات وسط وجود مكثف لرجال الشرطة، إذ نشر زهاء 20 ألف شرطي بالمدينة بينهم 15 ألفاً من شرطة الولاية والجنود.

وقال رجل من سكان أجراتالا «على الحكومة أن تفعل أموراً كثيرة لتحسين إنفاذ القانون والنظام بالإضافة إلى ترسيخ مصداقيتها عند الناس وكسب ثقة المواطنين. لا أرى كثيراً من ذلك في هذه المنطقة».

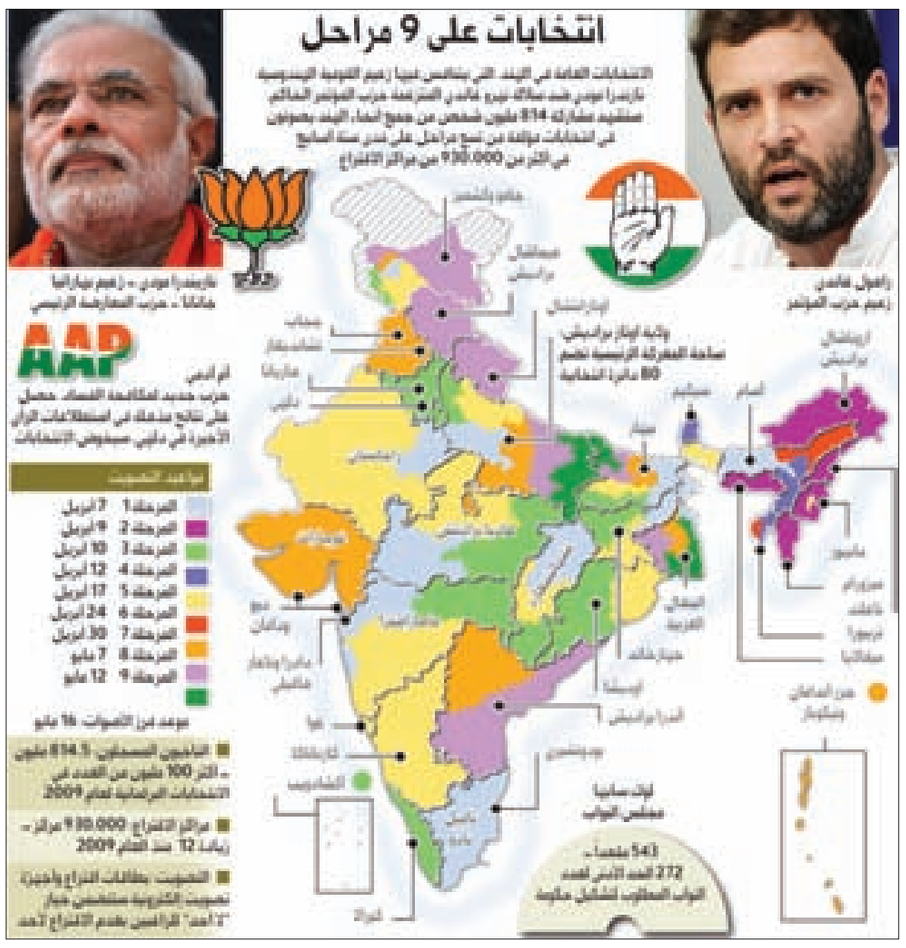

أبرز المرشحين يشكون من مخالفات ومحاولات تزوير

انتخابات الرئاسة الأفغانية نحو جولة إعادة

بدأت أول من أمس، عملية نقل صناديق الاقتراع من 34 إقليماً في أفغانستان إلى العاصمة كابول وفرزها، في عملية ستستمر أياماً عدة، إثر الفرز الأولي في مراكز الاقتراع، بعد تصويت الملايين لاختيار رئيس للبلاد، في حين يبدو أن الانتخابات تتجه نحو جولة الإعادة في 18 أيار المقبل.

إذ يتوقع ألا يحصل أي من المرشحين على أكثر من 50 في المئة من الأصوات، بينما اشتكى أوفر المرشحين حظاً من مخالفات ومحاولات تزوير، تعرضت لها العملية الانتخابية.

وبينما ذكرت مصادر في لجنة الانتخابات أنه لن تصدر النتائج الأولية قبل الرابع والعشرين من نيسان الجاري، قال الناطق باسم لجنة الانتخابات محمد نور، سوف نفرز الأصوات في الصناديق التي نتلقاها من مراكز الاقتراع القريبة، وسنستمر في الفرز مع تلقي الصناديق الأخرى». وأوضح: «سيستغرق استلام صناديق الاقتراع من المناطق النائية بعض الوقت، ما يصل إلى أسبوع، إذ لا توجد طرق رئيسة، وأيضاً لا تزال الثلوج تعرقل ممرات السير»، وأشار إلى أن صناديق الاقتراع تنقل من القرى إلى عواصم الأقاليم ثم إلى كابول «من دون فرز الأصوات في عواصم الأقاليم».

يشار إلى أن نقل صناديق الاقتراع من المناطق الجبلية النائية، يتم باستخدام البغال والحمير، ومن الممكن أن يستغرق ذلك أياماً. وقد أدلى نحو سبعة ملايين أفغاني من إجمالي 12 مليون ناخب مسجل في الكشوف بأصواتهم السبت الماضي في الانتخابات الرئاسية الثالثة في تاريخ أفغانستان.

جولة إعادة

ويخوض المنافسة الانتخابية ثمانية مرشحين، ينتمون إلى مختلف القوميات، أبرزهم عبد الله عبد الإله وأشرف غني، وزلماي رسول، وإذا لم يحصل أي من المرشحين على أكثر من 50 في المئة من الأصوات في اقتراع، فستجرى جولة ثانية بين المرشحين اللذين حصلا على أعلى عدد من الأصوات في 28 أيار المقبل.

وخاض عبد الله حملة انتخابية مصقولة، في حين حظي عبد الغني بدعم قوي من الناخبين الشباب، ويعتقد أن رسول هو المرشح المفضل للرئيس الأفغاني حامد كرزاي.

ومع ذلك ترى مصادر مطلعة أنه ليس من المتوقع أن يضمن أي من الناخبين الحصول على أكثر من 50 في المئة من الأصوات، وهي النسبة المطلوبة لضمان الفوز الصريح، ما يعني أنه من المرجح أن تكون هناك جولة إعادة الثانية في 28 أيار.

تجاوزات وتزوير

في الأثناء اشتكى ثلاثة من المرشحين أصحاب الحظ الأوفر في انتخابات الرئاسة الأفغانية من مخالفات ومحاولات تزوير، تعرضت لها العملية الانتخابية.

وقال وزير المالية السابق أشرف غني إن مراقبي اللجان من أعضاء حزبه تمكنوا من رصد «عمليات غش واضحة» في بعض المقار الانتخابية، موضحاً أنه لن يكون مقبولاً تزوير نتيجة الانتخابات، وطالب لجنة الانتخابات بتعقب هذه الإشارات والتحقيق فيها.

وقال وزير الخارجية الأسبق ومسؤول المعارضة الحالي عبد الله عبد الله، إن حزبه تقدم بشكاوى عدة، وأعاقت قوى موالية للحكومة مراقبي حزبه من قيامهم بمراقبة الانتخابات في مناطق عدة. وأضاف عبد الله أن هناك عشرات الآلاف، بل مئات الآلاف من الناخبين لم يتمكنوا من التصويت بسبب عدم توافر بطاقات الاقتراع في بعض اللجان.

بينما قال المرشح زلماي رسول، أحد المرشحين الأوفر حظاً للفوز في مؤتمر صحافي في كابول: «عشنا يوماً مشهوداً للديمقراطية في أفغانستان»، لكن وزير الخارجية السابق أضاف: «واضح أن مشكلات وقعت في بعض الأماكن»، وأكد أن «تلك المشكلات نقلت إلى لجنة الطعون الانتخابية ومن واجبها أن ترد كي لا يطعن في مصداقية الاقتراع» من دون توضيح طبيعة تلك «المشكلات». وتابع قائلاً بالحاح إن «رئيساً ينتخب بالتزوير لن تقبله أفغانستان».

تفجير شاحنة

صرح الناطق باسم الشرطة الإقليمية سيد سرور شاحنة حسيني أن «عبوة يدوية الصنع انفجرت لدى مرور تحمل صناديق اقتراع بين إقليم خان آباد ومدينة قندز، وأسفر الانفجار عن سقوط ثلاثة قتلى احدهم عضو في اللجنة الانتخابية المستقلة إضافة إلى شرطي وسائق».

وتحدث عن «تدمير الشاحنة وثمانية صناديق».

وأكد رئيس الفرع المحلي للجنة الانتخابية المستقلة أمير حمزة احمدي الحادث، لكنه أوضح أنه تم فرز البطاقات وتدوين النتائج قبل مغادرة الشاحنة في حين تجري عمليات فرز وجمع البطاقات في مختلف أنحاء البلاد.

ترحيب واسع بالعملية الديمقراطية

وصف الرئيس الأميركي باراك أوباما الانتخابات الرئاسية التي جرت في أفغانستان بأنها «تاريخية» واعتبرها «ضرورية من أجل المستقبل الديمقراطي لأفغانستان»، في حين أكد الأمين العام للحلف الأطلسي أندرس فاغ راسموسن أن الأفغان أثاروا الإعجاب من خلال مشاركتهم الواسعة، بينما أكد رئيس وزراء باكستان محمد نواز شريف أن الشعب الأفغاني يجسد إصراره على تبني ثقافة ديمقراطية.

وذكر رئيس وزراء باكستان محمد نواز شريف أن اتخاذ قرارات من خلال صناديق الاقتراع من قبل الشعب الأفغاني يجسد إصراره واهتمامه الكبير بتبني ثقافة ديمقراطية. وأورد في بيان أن مشاركة الشعب الأفغاني في العملية الديمقراطية ستلعب دوراً مهماً في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

استمرار محاكمات مشرف والجيش يحذر

أمرت محكمة باكستانية تنظر في إحدى قضايا القتل ضد الرئيس الباكستاني الأسبق برويز مشرف بمثوله أمامها شخصياً يوم 12 نيسان الجاري، في حين أعلن قائد الجيش الباكستاني راحيل شريف أن الجيش سيحمي شرفه «مهما كان الثمن».

ورفض قاضي المحكمة طارق أنور قاسي طلباً من محامي مشرف بإعفائه من المثول شخصياً، وقال إذا لم ينفذ مشرف أمر المحكمة فسيتم القبض عليه.

وتنظر المحكمة في قضية مقتل القائد البلوشي أنور أكبر بغتي خلال عملية عسكرية تم تنفيذها عام 2006 والذي أثار مقتله احتجاجات واسعة في باكستان.

وكان بغتي يقود حملة مسلحة للضغط من أجل حصول المنطقة على حكم إقليمي أوسع ونصيب أكبر في ثرواتها الطبيعية.

وعاد مشرف الذي قاد باكستان بين عامي 1999 و2008، من منفاه الاختياري في آذار 2013 للمنافسة في الانتخابات العامة، لكن القضاء منعه ووُجوه بمجموعة من التهم بينها الخيانة العظمى التي أدين بها أخيراً.

وعلى صعيد ذي صلة، قال قائد الجيش الباكستاني الجنرال راحيل شريف إن الجيش سيحمي شرفه «مهما كان الثمن». وقال شريف خلال زيارة له لإحدى القواعد العسكرية في تربيلا رداً على أسئلة الجنود حول الانتقادات المتزايدة للجيش الباكستاني وكذلك حول محاكمة مشرف، إن الجيش ينظر إلى جميع المؤسسات باحترام وتقدير، «لكنه أيضاً سيحافظ على كرامته وشرفه مهما كان الثمن».

ويرى المراقبون أن مثل هذه التصريح من قائد الجيش وأقوى شخصيات البلاد سيثير -على الأرجح- القلق حول تدخل الجيش في السياسة، الأمر الذي سيعصف بآمال باكستان تجاه تطور ديمقراطيتها وحكمها المدني.

ظهر عبر اتصال فيديو في مؤتمر لمنظمة العفو الدولية

سنودن يحذر من عمليات مراقبة حكومية أوسع

حذر إدوارد سنودن، المتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي الأميركية، والصحافي جلين جرينوالد، الذي سلط الضوء على تسريبات سنودن، من عمليات تجسس حكومية أميركية ضخمة العام الماضي، عبر وصلة فيديو تربط بين طرفين.

وظهر كل من سنودن وجرينوالد عبر وصلة فيديو من طرفين متقابلين في الأرض أول من أمس. وتجمع نحو ألف شخص من المتعاطفين معهما في إحدى قاعات فندق بوسط مدينة شيكاغو الأميركية خلال اجتماع حقوق الإنسان السنوي لمنظمة العفو الدولية بالولايات المتحدة، ورحبوا بحفاوة بكل من جرينوالد الذي اتصل من البرازيل وسنودن من روسيا.

وحذر الاثنان من أن المراقبة الحكومية لـ«البيانات الوصفية» تمثل تدخلاً أكثر من عملية الاستماع بشكل مباشر للاتصالات الهاتفية أو قراءة البريد الإلكتروني، وشدّدا على أهمية وجود صحافة حرة مستعدة لمراقبة نشاط الحكومة.

وأوضح كل من سنودن وجرينوالد أن «مثل هذه البيانات كاشفة بشكل أكبر من تجسس الحكومة المباشر على المكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني».

بيانات وصفية

وقال سنودن إن «البيانات الوصفية هي ما يسمح بتفهم متعدد فعلي وبتسجيل دقيق لكل الأنشطة الخاصة لحياتنا بوجه عام. وتظهر ارتباطاتنا وانتماءاتنا السياسية وأنشطتنا الفعلية».

وتتضمن البيانات الوصفية رقم تلفون المتصل ومع من يتصل وموعد إجراء المكالمة ومدتها. ولا تشمل البيانات الوصفية مضمون المكالمة.

وتقوم منظمة العفو الدولية بحملة لوقف المراقبة الجماعية من قبل الحكومة الأميركية وتدعو إلى قيام الكونغرس بعمل لزيادة كبح جمع المعلومات عن الاتصالات الهاتفية والاتصالات الأخرى.

وفي العام الماضي سرب سنودن سلسلة من الوثائق السرية التي كشفت النقاب عن نظام واسع للحكومة الأميركية لمراقبة بيانات الهواتف والإنترنت.

وسببت هذه التسريبات حرجاً كبيراً لإدارة الرئيس باراك أوباما التي حظرت في كانون الثاني الماضي تنصت الولايات المتحدة على قادة الدول الصديقة والحليفة وبدأت في كبح الجمع الشامل لبيانات هواتف الأميركيين في سلسلة من الإصلاحات المحدودة التي أثارتها تسريبات سنودن.

وقال أوباما الشهر الماضي إنه يعتزم أن يطلب من الكونغرس إنهاء معظم عمليات جمع وتخزين السجلات الهاتفية التي تقوم بها وكالة الأمن القومي الأميركية ولكنه يسمح للحكومة بالوصول للبيانات الوصفية عندما تدعو الحاجة لذلك.

أميركا سترسل سفينتين حربيتين إلى اليابان رداً على تهديد بيونغ يانغ

أعلن وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل، أن بلاده سترسل إلى اليابان سفينتين مجهزتين بنظام مضاد للصواريخ من نوع «ايجيس» إضافة إلى السفن الموجودة أصلاً في اليابان، وذلك للرد على التهديد الكوري الشمالي.

وقال هيغل في طوكيو بعد لقاء مع نظيره الياباني ايتسونوري اونوديرا «رداً على الاستفزازات والأعمال العدائية من قبل بيونغ يانغ بما في ذلك إطلاق صواريخ، أخيراً، خرقاً لقرارات مجلس الأمن، بإمكاني أن أعلن اليوم أن الولايات المتحدة تنوي نشر سفينتين مجهزتين بنظام مضاد للصواريخ من نوع ايجيس إضافيتين في اليابان عام 2017».

وستضاف هاتان السفينتان إلى خمس سفن مجهزة بنظام مضاد للصواريخ منتشرة في اليابان حيث تحتفظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية كبيرة وبنحو خمسين ألف عسكري.

وكانت كوريا الشمالية قد أطلقت في آذار صاروخين بالستيين متوسطي المدى قادرين على ضرب اليابان. وبحسب الصحف اليابانية، فإن طوكيو أمرت قوات الدفاع الذاتي اليابانية (اسم الجيش الياباني) بتدمير كل صاروخ كوري شمالي يجتاز مجالها الجوي وبنشر سفنها المجهزة بنظام ايجيس في بحر اليابان (يطلق عليه الكوريون اسم بحر الشمال).

وجاء إعلان الأمس، بعد القرار الأميركي في تشرين الأول بنشر رادار إنذار آخر في اليابان وذلك في كيوتو غرباً وكذلك بعد القرار بزيادة عدد الصواريخ المضادة للصواريخ في الاسكا (شمال غربي الولايات المتحدة).

كوستاريكا تصوت للتغيير في انتخابات رئاسية بمرشح واحد

أدلى الناخبون في كوستاريكا، الذين يأملون بالتخلص من النموذج النيوليبرالي الحالي بأصواتهم أول من أمس، في دورة ثانية من انتخابات رئاسية غريبة يواجه فيها مرشح يسار الوسط لويس غييرمو سوليس مرشحاً من اليمين، انسحب بسبب نتيجته غير المشجعة في استطلاعات الرأي.

وسوليس تخطى كل التوقعات بفوزه المفاجئ في الدورة الأولى في الثاني من شباط، وحصوله على 30،8 في المئة من الأصوات، متقدماً على جوني أرايا الذي حصد 29،6 في المئة من حزب التحرير الوطني (اليمين).

وتمثل العنصر الجديد في بداية آذار بإعلان أرايا العمدة السابق لسان خوسيه انسحابه من السباق الرئاسي، آخذاً على محمل الجد استطلاعات للرأي توقعت هزيمته بنسب تاريخية بتراجع 45 نقطة.

وعلى رغم أنه لم يقم بحملة لهذه الدورة الثانية، لا يجيز له الدستور إلغاء ترشيحه، لذلك أدرج اسمه على البطاقات الانتخابية في المكاتب التي فتحت أبوابها من الساعة السادسة صباحاً إلى السادسة مساء بالتوقيت المحلي.

بعد قرار باريس التغيب عن «ذكرى المجزرة» الـ20

رواندا: على فرنسا أن «تواجه حقيقة» دورها في الإبادة

اعتبرت وزيرة خارجية رواندا لويز موشيكيوابو، أنه يتعين على فرنسا أن «تواجه الحقيقة» في شأن دورها في الإبادة الرواندية عام 1994، مشددة على أنه لا يمكن لكيغالي أن تتفق مع باريس على حساب التاريخ.

ورأت موشيكيوابو أن قرار فرنسا إلغاء مشاركتها في مراسم إحياء الذكرى العشرين لهذه المجازر «ليس له أي مبرر».

وكانت فرنسا اتخذت هذا القرار رداً على اتهام الرئيس الرواندي بول كاغامي لها بالقيام «بدور مباشر في التمهيد للإبادة بل والمشاركة في تنفيذها».

وقالت الوزيرة في ندوة دولية في البرلمان أول من أمس، «لكي يبدأ بلدانا الاتفاق معاً حقاً - فإنه يجب علينا أن نواجه الحقيقة، الحقيقة صعبة، من المفهوم أن يكون من الصعب جداً قبول حقيقة أن تكون قريباً من أحد مشارك في الإبادة». وأضافت: «من المستحيل على بلدينا أن يمضيا قدماً في علاقاتهما إذا كان الشرط أن تنسى رواندا تاريخها من أجل الاتفاق مع فرنسا. لأننا لا نستطيع التقدم على حساب الحقيقة التاريخية للإبادة».

يذكر أن فرنسا كانت عام 1994 حليفة لنظام «الهوتو» المتطرف الذي تسبب في هذه الإبادة التي أودت بحياة نحو 800 ألف شخص معظمهم من أقلية «التوتسي» بين نابريل ويوليو. ولا يزال دور السلطات الفرنسية آنذاك موضع خلاف.

وفي حديث إلى مجلة «جون افريك» الذي نشر عشية بدء المراسم الرسمية لإحياء ذكرى هذه الإبادة، اتهم كاغامي خصوصاً الجنود الفرنسيين الذين كانوا منتشرين في رواندا بأنهم لم يكونوا «متواطئين» فحسب، بل أيضاً أطراف «فاعلون» في هذه المجازر.

وبسبب هذه التصريحات، ألغت باريس رحلة وزيرة العدل الفرنسية كريستين توبيرا إلى كيغالي التي كانت مقررة أمس، معتبرة أن تصريحات الرئيس الرواندي «تتناقض مع عملية الحوار والمصالحة الجارية منذ سنوات».

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية رومان نادال إن «فرنسا تأسف لعدم تمكنها من المشاركة في مراسم إحياء الذكرى العشرين للإبادة لأنها حريصة على احترام ذكرى الضحايا والمشاركة في حزن العائلات والشعب الرواندي». ودعا آلان جوبيه، الذي كان وزيراً للخارجية في فرنسا عند وقوع الإبادة، الرئيس فرنسوا هولاند إلى «الدفاع عن شرف فرنسا» تجاه «اتهام فرنسا»، معتبراً أنه «أمر غير مقبول».

وقال جوبيه في مقال عنيف نشره على موقعه الالكتروني: «من غير المسموح اليوم أن يشار إلينا بأننا المذنبون الرئيسيون. أدعو رئيس الجمهورية والحكومة إلى الدفاع بشكل صريح لا لبس فيه عن شرف فرنسا وعن شرف جيشها وشرف دبلوماسييها».

ونفى، وزير الخارجية الفرنسي السابق برنار كوشنير، الذي يعتبر مهندس التقارب بين باريس وكيغالي في 2010، أي «مشاركة مباشرة» لفرنسا في الإبادة في رواندا في 1994.

واعتبر كوشنير في حديث إلى «إذاعة فرنسا الدولية» في كيغالي أن تصريحات كاغامي «لا أساس لها».